

التنسيق والتعاون وإشكالية الهجرة: منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط

د. الحراثي ميلاد مفتاح

جامعة كمبودج

Abstract:

The coordination of political and security cooperation in the Western Mediterranean operations are two sides of the same coin, rarely discover that there is a difference between the two suggests that, all coordination political cooperation operations, and security focused on the dual-dimensional one issue, namely, the problem of immigration, political and security Bbaadiha.

The theme of the migration problem in the western Mediterranean impose recognize that if it is required from the host migration respect for human rights of the States, it is required from the source countries, transit should pay attention to the political, economic, social and cultural structures and institutions of disrepair.

Keywords:

Political Cooperation – The migration problem – Human Rights – The ruling minority- Partnership.

إن عمليات التنسيق والتعاون السياسي والأمني في غرب المتوسط وجهان لعمله واحدة، فنادرا ما نكتشف أن هناك فرقا بينهما يوحى بذلك،

فكل عمليات التنسيق التعاون السياسي، والأمني تنصب على قضية واحدة مزدوجة الأبعاد ألا وهي إشكالية الهجرة، ببعديها السياسي والأمني. إن موضوع إشكالية الهجرة في غرب المتوسط تفرض الاعتراف بأنه إذا كان مطلوباً من الدول المضيفة للهجرة احترام حقوق الإنسان، فإنه مطلوب من دول المصدر، والعبور أن تنتبه إلى العطب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهيكلها ومؤسساتها، والذي يستدعي إصلاحها من خلال المناخات الملائمة للمشاركة السياسية، وصنع القرار وتغليب " الفعل الجماعي " على عنف " الأقلية الحاكمة ". في هذا التحليل نقدم إطاراً مقارن للتعاون الإقليمي في غرب المتوسط لمستويات عمليات التنسيق، والتعاون السياسي الأمني الكتلي والثنائي ومقاربه مقارنة لإشكالية الهجرة. و من خلال رصد وتحليل عمليات التنسيق والتعاون السياسي والأمني في الإقليم تبين اختلاف اهتمامات، ومستويات عمليات التنسيق والتعاون باختلاف طبيعة القضايا في منطقة غرب المتوسط. وفي إطار التحليل والاستطلاع، ومن خلال الأدبيات المتاحة لعمليات التنسيق والتعاون الكتلي، والثنائي على مستوى وزراء الخارجية والخبراء ووزراء الداخلية و القمة، فإن التحليل إنما يعتمد على رصد مؤشرات، واتجاهات التنسيق والتعاون الكتلي، والثنائي الذي شهدته المنطقة خلال الفترة ما قبل ثورات الربيع العربي.

أولاً: التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط

أ (التنسيق والتعاون الكتلي لمجموعة (5+5)

ويقصد بالتعاون الكتلي بتلك العمليات التنسيقية والتعاونية علي مستوى مجموعة (5+5) وبالتنسيق والتعاون الثنائي بتلك العمليات التنسيقية والتعاونية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط نحو قضايا محددة في إطار "الشراكة" أو "سياسات حسن الجوار". منذ عام

1988 وهو عام تأسيس اجتماعات مجموعة (5+5) وحتى عام 2006 فقد تم عقد 20 اجتماعا على جميع المستويات وذلك حسب ما توفر لنا من معلومات، وبيانات في ظل انعقاد قمة واحدة في تونس في 2003. ومعدل تكرار قضية الهجرة غير الشرعية في اجتماعات التنسيق والتعاون يكاد يكون بنسبة (100 %) وذلك عند مقارنتها بالقضايا الأخرى المطروحة في المنطقة. وقضية الهجرة هي المتكررة، والسائدة في كل اجتماعات مجموعة (5+5) منذ بداية التسعينات وبالتحديد منذ اجتماع الخبراء في 19. 20 / 6 / 1990 وحتى عام 2006.

إلا أنه ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ازداد الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية ، فمنذ يوليو 2002 تم عقد عدة اجتماعات لوزراء الداخلية خصيصا لمناقشة هذا الملف، بالإضافة إلى تأسيس الاجتماعات الوزارية والتي اقتصر النقاش فيها على قضية الهجرة غير الشرعية، حيث انعقدت على التوالي في أكتوبر - 2002 ، أكتوبر - 2005 ، سبتمبر 2004. أيضا ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001 نجد أن قضية الإرهاب أصبحت لصيقة بقضية الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى طرح قضية التنمية إلى جانب قضايا أخرى. ويمكن الاستنتاج أن هناك علاقة بين قضية التنمية والهجرة غير الشرعية. فالتنمية بحسب الأوروبيين سوف تعمل على شد المهاجرين غير الشرعيين في دولهم بعيدا عن أوروبا .

أيضا إن الهاجس الأمني يمثل مركز الصدارة لعمليات التنسيق والتعاون في مجموعة (5+5)، فقد تم تجاهل بقية القضايا والتي تمثل أهمية كبرى بالنسبة لدول جنوب غرب المتوسط كقضية التنمية مثلا والتي يقوم بعرضها الأوروبيون دون البث فيها على أرض الواقع. فيلاحظ على اجتماعات مجموعة (5+5) بمستوياتها المتعددة فقر الملف الاجتماعي والثقافي والتنموي

في اجتماعات الخبراء ووزراء الخارجية و حتى القمة، مما يوحي بان هناك قضايا أو عوامل ومتغيرات دولية وإقليمية أخرى قد تؤثر في مسارات التنسيق والتعاون للمجموعة.

ويعكس موقف دول الضفة الجنوبية للمجموعة الموقف الأضعف في التنسيق والتعاون، وبالتالي يلاحظ إنها دائما تستجيب للرؤية الأوروبية مقابل استجابة أوروبية ضعيفة للطرف الجنوبي ويتضح ذلك من خلال مطالب دول جنوب غرب المتوسط للمجموعة لدعم التنمية في دولها، ومثال ذلك مطالبة الرئيس التونسي وملك المغرب، آنذاك، بدعم التنمية في هذه المنطقة، من خلال قمة تونس، لسنة 2004، دون أن يلمس المراقب أي دعم من الطرف الأوروبي في هذا المجال، وحتى بعد ثورات الربيع العربي. ومن خلال فحص الإعلانات والبيانات ونتائج الاجتماعات المختلفة للمجموعة تبين بأنها تشمل العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، والتسامح والإرهاب، والانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، وحوار الحضارات، إلا أن هواجس الأمن بمفاهيمه المختلفة يحصرها الطرف الأوروبي للمجموعة في نتائج معظم عمليات التنسيق والتعاون المنفذة. حيث يتخذ الطرف الأوروبي للمجموعة من قضية الهجرة هدفا وملفا حاضرا في كل لقاءات المجموعة.

ب) (التنسيق والتعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط

إن عمليات التنسيق والتعاون الثنائي هي تلك العلاقات السياسية والأمنية القائمة من خلال مستويات التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب غرب المتوسط. ومع أن الاتحاد الأوروبي يعلن باستمرار من خلال أدبياته المتوسطة أن عملية التنسيق والتعاون ينبغي أن تتم على المستوى

الإقليمي، إلا أن واقع سياساته تشير إلى أن إبرامه للاتفاقيات يتم فقط في إطار التنسيق والتعاون ثنائيا. ولكن الإشكالية في مسألة التنسيق والتعاون بين الطرفين تعدد حجم القضايا، وعدم وجود كيان مغاربي ذو مستوى عال من التنسيق والتعاون، ليقابل الجانب الأوروبي، الأمر الذي يسهم في جعل عمليات التنسيق والتعاون ثنائية، وليس بين كتل إقليمية. فهناك قضايا حازت على اهتمام تنسيقي وتعاوني، وأخرى لا تطرح للنقاش حيث جرت العادة بأن الطرف الأوروبي دائما هو المبادر لوضع السياسات، والتي يراها في خدمة مصالحه.

ففضية الهجرة مثلا إلى أوروبا قدمت بأنها قضية أوروبية وطنية وأمنية ضارة لها، أما الطرف الجنوبي لمنطقة جنوب غرب المتوسط فهو المسئول ، غير أن هذه الدول هي المتضرر الأساسي من مسألة الهجرة لكونها منطقة عبور ومنطقة استيطان، ولها انعكاسات اقتصادية وأمنية وديموغرافية ، وهذا يعرف الطرف الشمالي لمنطقة غرب المتوسط المشاكل والقضايا، ويطالب الحلول وبرؤيته من دول جنوب غرب المتوسط وتحمل كل التبعات لهذه القضية والتي يصنفها الجانب الأوروبي بأنها مصدر "الإرهاب" وعدم الاستقرار. ومن خلال تتبع مسارات وعمليات التنسيق والتعاون الثنائي في منطقة غرب المتوسط تبين بأنها تجري تحت إطار اتفاقيات الشراكة وسياسات الجوار الأوروبية المتوسطية تفعيلا لإعلان برشلونة لسنة 1995. فالتعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط أنتج اتفاقيات شراكة بين الممثلة الأوروبية وكل من تونس والجزائر والمغرب باستثناء ليبيا.

وبشكل عام فإن معظم المبادرات الثنائية في منطقة غرب المتوسط هي مبادرات أوروبية ، حيث قام الاتحاد الأوروبي ومنذ 1999 وحتى يوليو 2006

بالتنسيق والتعاون مع المغرب في قضية الهجرة غير المشروعة، وتقديم الدعم المالي والتقني والذي قدر في "عام 2001 بحوالي 145 مليون يورو"، وذلك من أجل حماية حدود وموانئ المغرب من المهاجرين غير الشرعيين. بالإضافة إلى قيام المغرب بإجراء تعديلات في وزارة الداخلية وذلك باستحداث وكالة للهجرة ومراقبة الحدود. أيضا فيما يتعلق بتونس فقد أصدرت هي الأخرى قيود ولوائح صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين خصوصا القانون رقم: 75 / 40 لجوازات السفر الذي طبق في مايو 1995 وتم تعديله في ديسمبر 2004 والذي تطور إلى معاقبة الذين يسهموا في تسهيل الهجرة غير الشرعية¹.

وعقب رفع العقوبات الدولية عن ليبيا في 12 سبتمبر 2003 بدأ التعاون بين المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية مع ليبيا فيما يخص قضية الهجرة غير الشرعية، والأطفال المحقونين بفيروس فقدان المناعة. حيث تتابع التنسيق والتعاون بين الطرفين فيما يخص قضية الهجرة وذلك بإرسال لجان خبراء منذ 14 ابريل 2003 إلى ليبيا تستهدف تقييم التعاون بشأن هذه القضية. ليس ذلك فقط، ولكن إرسال بعثات فنية أخرى، بالإضافة إلى وضع المفوضية الأوروبية إستراتيجية طويلة المدى مع ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الليبية إلى أوروبا.

وفي هذا الإطار يمكن القول كان هناك تنسيق وتعاون ليبي / إيطالي فيما يخص قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك على اعتبار إن إيطاليا بلد أوروبي متأثر بالهجرة عبر ليبيا حيث اتفق البلدان على إجراءات مشتركة منذ يوليو 2003 للحد من تدفق المهاجرين. وفي الواقع إن قضية الهجرة حفزت كلا من ليبيا والمغرب وتونس باستصدار العديد من التشريعات، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، والبوابات البرية والبحرية بما يتناسب مع الإجراءات الأوروبية المتخذة بالخصوص. إلا أن قضية حقوق الإنسان استبعدت من

ملف التنسيق والتعاون الثنائي، تركيزه على اجتماعات ولقاءات محدودة اعتباراً من 2003 و لم يرتقي هذا التنسيق والتعاون إلى مستوى الاهتمام الفعلي والعملي المكثف مقارنة بالاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية، والذي يعكس عدم رغبة أطراف التنسيق والتعاون في الذهاب إلى ما أبعد من ذلك.

ثانياً : التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط

منظور مقارن لإشكاليته الهجرة

في هذا الجزء سوف نتقدم إلى عناصر الإعاقة لعمليات التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط، وتحديدًا، وكذلك الصور النمطية السائدة لإشكالية الهجرة، كل ذلك في إطار عمليات التنسيق والتعاون الكتلي والثنائي.

أ) التنسيق والتعاون في غرب المتوسط وعناصر الإعاقة

إن التساؤل حول عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط وأهمها أقوى، عمليات التنسيق أم عمليات التعاون، وأي القضايا ذات الاهتمام المشترك، يثير نقطة على درجة بالغة الأهمية، والتي تتعلق بالتصورات الأمنية التي قاربت من خلالها دول منطقة غرب المتوسط الأوروبية قضايا الهجرة غير المشروعة، والمشروعة والعمالة، وحقوق الإنسان والديمقراطية. في هذا الخصوص تبدو تصورات الإقليم الأوروبي في منطقة غرب المتوسط لأمن حدوده وفضائه البشري والجغرافي المشترك ساعدت كثيراً في تعطيل عمليات التعاون الفعلي واستبدالها بعمليات تنسيقية أفقدت مضامين التعاون من محتواها. صحيح إن هناك أحداثاً كثيرة حصلت والتي بدورها غلبت النقاشات في منطقة غرب المتوسط حول الأولويات مثل قضايا حقوق الإنسان ومفاهيم الحرية والمجتمع المدني والتسامح والإرهاب وقبول الآخر، الأمر الذي أربك الوعي الأوروبي كلية ودفعته جهات أوروبية عديدة تنبه إلى

خطورة اهتزاز منظومة القيم الأوروبية من جراء ما سمي " بالتطرف والإرهاب القادم بعباءة الإسلام " ، والإسلام دوما بريء مما ينسب إليه. ففي ظل هذه الاتهامات وقفت دول الإقليم الشمالي الأوروبي لغرب المتوسط حائرة، ومنقسمة حول كيفية مقاربة هذا الملف، وهل دول الإقليم الشمالي الغربي للمتوسط تؤسس مسارها الخارجي المستقل في غرب المتوسط أو عليها الركون إلى أملاءات مجلس الاتحاد الأوروبي، والمضي قدما في تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة ؟

التحليل يشير إن عمليات التنسيق والتعاون الكتلي أو الثنائي في غرب المتوسط تأثرت وتتأثر بسياسات الاتحاد الأوروبي من خلال الشروع منذ مدة في استبدال " جدار برلين بجدار المتوسط " تلك السياسة التي يؤيدها التحول من سياسة الشراكة إلى حسن الجوار مع العلم إن مثل هذه المقاربة لا تؤيدها الوقائع والمعطيات ذات الصلة. " فنسبة الأجانب في أوروبا لا تتجاوز (4 % إلى 5 %) من مجموع السكان في أوروبا وبالتالي إذا نظرنا إلى نسبة الأجانب في الإقليم الأوروبي الشمالي لغرب المتوسط فهي لا تمثل رقما، فقط يمثل كل المهاجرين القادمين من منطقة جنوب غرب المتوسط باستثناء مصر (0.6%) من مجموعة الساكنة الأوروبية"² وحتى إذا أضفنا المقيمين من دول جنوب غرب المتوسط فإن الرقم لا يجعل التواجد الأجنبي في أوروبا والمغاربي علي 2000. مصدر خوف وقلق بالأشكال والوثائق الأمنية للاتحاد الأوروبي وعلى سبيل المثال، وليس الحصر. الجدول التالي (1) يوضح حجم الهجرة العالمية إلى أوروبا، والنسب المئوية للمهاجرين من بعض مناطق العالم إليها خلال عام 2000 .

جدول رقم (1) حجم الهجرة العالمية إلى أوروبا

العدد	حركة الهجرة
680 ألف	المهاجرون القادمون إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2000
13000.000 مليون	إجمالي المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي
أوروبا 45 % شمال أفريقيا 18 % آسيا 17 % أفريقيا جنوب الصحراء 9 % الولايات المتحدة 3 % دول أخرى 8 %	بلدان الأصل للمهاجرين

Source: eurostatat, 2002

يشير الجدول السابق إلى أن إجمالي نسبة المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي خلال عام 2000 يقدر بحوالي 13 مليون نسمة منهم 680 ألف دخلوا الاتحاد الأوروبي. ومن خلال التحليل يتضح من الجدول أن مجموع المهاجرين من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء يقدر بحوالي (27 %) في حين أن مجموع المهاجرين من باقي المناطق يقدر بحوالي (73 %) منهم (45 %) من أوروبا و (28 %) من مناطق مختلفة ولكن إلى ماذا تقودنا هذه الأرقام ؟ إن أوروبا تشتمل من المهاجرين وتضع القيود والبوابات وتقيم المنتديات، واللقاءات على جميع المستويات للحد من المهاجرين خاصة أولئك القادمون عبر سواحل منطقة جنوب غرب المتوسط ، غير أن مقارنة بسيطة لمجموع نسب مهاجرين المناطق المختلفة إلى مجموع نسب مهاجرين منطقة شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء يوضح أن هذه الأخيرة لا تمثل رقما فلماذا يعتبر المهاجرين من هذه المناطق مصدر خوف وقلق بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي؟

إذا عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط أمام " معضلة اورو. مغربية " ، ولم يستطيع مشروع الشراكة تقديم المعالجات الممكنة بعد استبدال الاتحاد الأوروبي هذه الشراكة " بسياسة الجوار " هذه المعضلة لها مسبباتها وظروفها الموضوعية . إن العلاقات المختلة وغير المتوازنة بين دول الإقليم الشمالي لغرب المتوسط ودوله الجنوبية تدعونا إلى قراءة نقدية لواقع هذه العلاقات و التي تساعد المراقب على فهم، ومعرفة مصدر هذه المعضلة في مشروع التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط.

الحقيقة إن العناصر الأوروبية الفاعلة في عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط لا تمارس أداءها باستقلالية عن الاتحاد الأوروبي وسياساته، فهي مجبرة بان تتعامل مع دول جنوب غرب المتوسط كاتحاد أوروبي وامتدادا للمثلية في بروكسل وعليها مسؤولية فرض تطلعات الجماعة الأوروبية في منطقة غرب المتوسط. المشكل كالتالي: فمقابل الانفتاح المتسرع والمنتظم مع أوروبا الشرقية تحولت علاقات أوروبا مع دول جنوب غرب المتوسط إلى الهاجس الأمني وسجينة المنطق التجاري ، فالهاجس الأمني انسحب علي كل عمليات التنسيق والتعاون والاعتبارات الأمنية تحولت إلى سياسات مبدئية وتارة أخرى اشتراطيه لتأسيس تعاون شامل ودائم، فتم إعطاء البعد الأمني لقضية الهجرة ولحقوق الإنسان والإرهاب والتطرف والديمقراطية مما عطل آليات التعاون الفعلية التي ينبغي أن تؤتي ثمارها المشترك . فحتى قضايا الشراكة لم يتم تفعيلها جماعيا في منطقة غرب المتوسط ، فقط اختيرت تونس والمغرب والجزائر لتوقيع اتفاقيات شراكة مع أوروبا.

"وإذا ذهبنا إلى المنطق التجاري الصرف فصادرت أوروبا نحو دول منطقة جنوب غرب المتوسط باستثناء مصر لا تزيد على (2%) من صادراتها ،

علما بأن صادرات الأخيرة إلى أوروبا تصل إلى (75%) تقريبا كمتوسط لدول جنوب غرب المتوسط من إجمالي صادراته . علاوة على اختلال بنية الصادرات والواردات بين الطرفين، تجدر الإشارة إلى محدودية معدلات الاستثمار الأوروبي في منطقة جنوب غرب المتوسط والتي لا تتجاوز (2 %) من استثمارات أوروبا في العالم³. فالتدفقات المالية الأوروبية إلى هذه المنطقة تعتبر فقيرة ، فعلى سبيل المثال كانت التدفقات الأوروبية إلى دول منطقة جنوب غرب المتوسط ما بين 1994.1999 وفي إطار برنامج ميديا 1 حوالي (خمسة ملايين دولار) باستثناء ليبيا ومصر، ناهيك إن هذه التدفقات خصصت لاعتبارات جيوسراتيجية وأمنية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة.

فهذا المنطق في اختلال العلاقات بين الطرفين يلقي بظلاله دائما على مسارات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة. وإذا صارت هذه المعطيات في هذا الاتجاه، فإن نسبة الهوة بين طرفي منطقة غرب المتوسط سوف تزداد والتي هي الآن بمعدل واحد إلى عشرة (1 : 10) ، وبفعل الرؤية الأوروبية والتي تتراوح ما بين سياسات الشراكة، وسياسات الجوار سوف تصل سنة 2015 إلى واحد من عشرين (1 : 20) مما سيجعل إمكانيات الاستقرار وتبادل المنافع من خلال التعاون المشترك صعبة وقد ترتقي إلى الاستحالة⁴. فالأسئلة الغائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط كثيرة، بحيث لا يسع المقام هنا لحصرها، فلقد اختلطت مفاهيم الشراكة كسياسات أوروبية متوسطة بسياسات الجوار، وما إذا كانت مؤشر الفشل سياسات الشراكة أو استمرارا وتطويرا لها؟ وهنا ليس بالإمكان إضافة عناصر إضافية جديدة بالتفكير في طبيعة سياسات أوروبا، سوى منها الشراكة أو المتوسطة، أو الجوار، والإمكانيات التي يمكن أن توظف، وتجعل منها قيمة أوروبية مضافة في تعاونها في منطقة غرب المتوسط.

هناك أصوات أوروبية ذهبت إلى القول إن " أوروبا دفنت رسميا اتفاق برشلونة في مارس 2003 ف " لكي تدعم مفاهيم سياسة الجوار ، يلاحظ أيضا إن كل محاولات التنسيق والتعاون تذهب خصيصا إلى دعم سياسة الجوار، وليس التعاون والشراكة الفعلية والتنمية المستدامة . " لقد رسمت أوروبا في كلمتها بالمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي في مارس 2003 إطارا استراتيجيا ولمدى طويل لعلاقتها مع جيرانها ، خصوصا بين دول منطقة جنوب غرب المتوسط . ففي وثائق الخارجية المغربية أكثر من إشارة إلى الأهمية التي يراها المغرب لسياسة الجوار الأوروبية الجديدة ⁵ . إلا أن القراءة والأسئلة الغائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط توحى بأن " سياسة الجوار الجديدة " الأوروبية تسعى إلى تأسيس " مجال من الرخاء وحسن الجوار " مع الدول التي لا يمكن لها أن تكون عضوا بالاتحاد الأوروبي . وفي هذا السياق أعلن رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية في ذلك التاريخ ، و هو رئيس مجلس وزراء إيطاليا سابقا بالقول " كل شيء ما عدا المؤسسات " أي عدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، في ظل إعلان الاتحاد الأوروبي لنظريته في الحريات الأربع : " حرية تنقل الممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص شريطة التزام الدول المجاورة، ومن بينها دول منطقة جنوب المتوسط لها غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنظومة القيم المشتركة في مجالات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والمواطنة، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية " ، انه عقد جديد لسياسة جديدة مثلت أسئلة غائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط وفي المتوسط عموما .

وعنصر الإعاقة الآخر حول دول منطقة جنوب غرب المتوسط وموقعها في عمليات التنسيق والتعاون من خلال محددات الشراكة وسياسة

الجوار الجديدة ، فإذا أوروبا اختارت التوسع شرقاً، فليس لدول الإقليم الشمالي لغربي المتوسط لها التوسع جنوباً وذلك لاعتبارات تاريخية وجيوسياسية . فلقد دأب الأوروبيون في منطقة غرب المتوسط على تقديم جدول أعمال لإقامة مجال للرخاء والجوار وتحت مسميات الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق الإنسان واحترام الديمقراطية⁶. ولكن ماذا قدمت دول منطقة جنوب غرب المتوسط في هذا المجال ؟ لقد أكدت مجمل الوقائع في هذه المنطقة أن المغرب العربي الرسمي غير مستعد، ولا يبدو ناضجاً بعد حتى لإعلان المبادرات أو اقتراح يؤسس على قدر مطلوب بين الوضوح والتوافق والإدارة . فاتحاد المغرب العربي توقف بعد ميلاده في مراكش بخمس سنوات دون أن يقدم سياسات إجرائية تكاملية، اللهم تلك الاتفاقيات والتي وصل عددها 34 اتفاقية ، قليل منها حظي بالتصديق⁷.

المشكلة تكمن في أن الأوروبيين أدركوا اختياراتهم منذ معاهدة روما لسنة 1957 لقيام الجماعة الأوروبية وسعوا إلى التطوير والتدرج والمبادرة ، في حين جماعة جنوب غرب المتوسط لم تصغ بعد اختياراتها، ومن هنا تقتضي الموضوعية التشديد على هذه الإعاقات والتي هي بمثابة المعطى عند تحليل ما أنجز وما لم ينجز في سجل عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط . فالمغرب العربي في حاجة ماسة إلى تحديد ماذا يريد من نفسه قبل التساؤل عن المراد من غيره وتحديد القيم المشتركة التي يجب أن ينتسب إليها !

ب (الصورة النمطية لإشكالية الهجرة في إقليم غرب المتوسط

"لقد مثلت الهجرة موضوعاً ثرياً، ومعقداً وأفرزت قضايا سياسية متنوعة وذات صبغة اقتصادية وثقافية وديمقراطية وتحولت الهجرة وفي ظل العولمة إلى قضية مركزية تسهم في تحديد طبيعة القرارات الإقليمية والدولية والوطنية، وهي قضية مرجعية للسياسات الإقليمية والدولية"⁸. لأن ظاهرة

الهجرة غير الشرعية ظاهرة ثابتة في منطقة غرب المتوسط ككل، ولأنها تمثل الملف المحوري في عمليات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة.

فالمصور النمطية لدى الجانب الأوروبي حول الهجرة والمهاجرين بشكل معلن وغير معلن إنما تركز على جملة من القراءات خصوصاً على أولئك القادمين من منطقة جنوب غرب المتوسط⁹. إنهم يؤمنون بدين مغاير للمسيحية وبالتالي فإنهم يمثلون خطراً دينياً وثقافياً يتطلب الأمر التوجس منه باعتبار المسيحية تمثل العمق الروحي للشعوب الأوروبية بالرغم من علمانية أنظمتها السياسية.

المسلم المهاجر القادم من منطقة جنوب غرب المتوسط ينظر إليه بأنه معتنق لدين متروك على مستوى كوني، فهو صعب المراس ويستعصى على التنصير والتلحيد وبالتالي عدم إمكانية اندماجه أوروبا. ولقد ظهرت هذه الحقيقة في واجهة الخطاب الأوروبي السياسي عند تمرير مسودة الدستور الأوروبي على ضرورة توفر شرط الاعتقاد بالديانة المسيحية لكل دولة تطلب العضوية للاتحاد الأوروبي وكاد هذا المطلب يدون في الدستور الأوروبي لولا الخوف من ردود الأفعال اليهودية في العالم، فتم التراجع عن هذا الشرط في الدستور الأوروبي، إلا أنه ظل حاضراً في مواقف الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد من كل طلب عضوية للاتحاد¹⁰.

والخطاب السياسي الأوروبي الآخر تمثل في الموقف من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لا شيء إلا لكونها دولة مسلمة. المهاجر القادم من الجنوب المتوسطي حامل لهوية ثقافية، ولأنماط وعادات وتقاليد والتي لا يمكن لها أن تنسجم مع الثقافة الاجتماعية الأوروبية وبالتالي فإن هذا المهاجر يتعين مدامته ومقاومته¹¹.

"المهاجر القادم من الجنوب المتوسطي خطر ديموغرافي فهو يتمتع بخصوبة عالية وقدرة على التناسل في بلدان أوروبية لا يستطيع أغلبها تغطية نسبة الوفيات بعدد مناسب من الولادات، ومن ثم فإن المهاجر بمثابة عامل تهديد لتكوينها السكانية وتوازنها البشري. ونذكر هنا - لا على سبيل الحصر -

العائلات الفرنسية وحدها تبني سنويا حوالي 4100 طفلا أجنبيا من العالم الثالث، لتعويض النقص في الولادات وخسارة الوفيات المرتفعة بسبب الارتفاع بمعدلات العمر لدى الكبار"¹².

المهاجر القادم من جنوب غرب المتوسط مصدر للعنف والتطرف فكرا وعقيدة وسلوكا، وتعززت هذه الصورة النمطية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعد كل عملية فدائية فلسطينية داخل إسرائيل، أو في العراق، وما تلي ذلك من عمليات في بريطانيا وأسبانيا والمغرب وكينيا وأفغانستان والصومال والشيكان. وهو الذي ذهب إلى أوروبا ليسرق فرص العمل من المواطن الأوروبي، ويستفيد دون وجه حق، خصوصا الحقوق العلاجية والضمانية.

هذه الصور المتنوعة النمطية عن المهاجر هي التي تحرك سياسات الاتحاد الأوروبي نحو قضية الهجرة وتحدد طبيعة القرارات والسياسات في تفاعلها من خلال عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط الأمر الذي افرز روجا كبيرا من الخطاب السياسي الأوروبي، والذي تتمثل أهم خصائصه في ما يلي: خطاب سياسي أوروبي يقصي التعددية الفكرية والثقافية والدينية التي يقتضها تواجد مهاجرين مختلفين ثقافيا وعقائديا وعرقيا وطائفيا، خطاب لا يعترف إلا بالمسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية، انه يغيب ويعتم على نجاحات المهاجرين في مجالات مختلفة من أوجه الحياة في أوروبا ومساهماتهم في التنمية والإنتاج هناك.

خطاب يلقي بمسئولية تدفق المهاجرين إلى أوروبا على دول المصدر لهؤلاء المهاجرين وينكر المسؤولية التاريخية للدول المستقبلية، ويتعيش على موضوع الهجرة سياسيا. فلقد عمدت معظم الأحزاب الأوروبية إلى المزايدة على موضوع الهجرة كقضية انتخابية وسياسية وتوظيفها لتبرير الفشل أو النجاح

على حد سواء. المعارضة مثلا دائما تطرح برامج أكثر عداء للمهاجرين لجلب رضا الناخب الأوروبي، وتربط نجاح برامجها السياسية باعتماد سياسات مناوئة للمهاجرين، بحيث أصبح الموقف السلبي من الهجرة موضوع إجماع كل القوى السياسية الأوروبية. ولكن هناك بالمقابل صور أخرى للهجرة والمهاجرين في أوروبا، فالمهاجر إلى أوروبا مثلا من حيث كونه مهاجرا شرعيا أو سريا له خصائصه¹³:

- لا يشكل عبئا على ميزانية الدول المضيفة لأنه لا يستفيد من خدماتها.
- يسهم في تخفيض التكاليف المالية وغير المالية للقوى العاملة في بلدان الاستقبال.

- رخص أجورها.

- يعزز القدرة التنافسية ويوقف رغبة المؤسسات الأوروبية في الانتقال إلى البلدان ذات العمالة الأقل تكلفة.

- يزيد من مرونة الإنتاج وتيسير وتكيف التشغيل مع الظروف والتغيرات الطارئة
- يخفف من الأعباء الاجتماعية لعملية التشغيل والإنتاج في أوروبا.
- يعتبر المهاجر قارب نجاة لعدد كبير من المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والتي وصلت أو تصل إلى وضع الإفلاس.

- ليس للمهاجر حق الانتخاب خصوصا المهاجرين غير الشرعيين أما الذين لهم وضع قانوني فحقوقهم الانتخابية في أضيق نطاقات.

- المهاجر دائما يقدم خدمات دون التمتع بالامتيازات والحقوق الممنوحة للآخرين.
إذا هذه هي الصور النمطية والتي بمثابة الحجج، والبراهين عن استفادة أوروبا من عدمها من الهجرة. ولم يعد خافيا إن أوروبا الرسمية وأوروبا الشعبية تلتقيان حول مناهضة الهجرة والمهاجرين من خارج الفضاء الأوروبي. فالمؤشرات تزداد يوما بعد يوم لتضييق الهجرة من أحكام وسياسات وتشريعات وتراجع الحقوق الممنوحة للمهاجرين، وابتكرت مصطلحات

أوروبية جديدة لسياسة الهجرة مثل " الهجرة حسب الطلب " أو " الهجرة المختارة " أو " الهجرة المنتقاة " وهذه المصطلحات هي نهج مقنن لكفاءات دول المصدر¹⁴. ولهذه الأسباب يمكن أن تستنتج إن مسار عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط، وضعت خصيصا لمقاومة الهجرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وضمان سوق للإنتاج الأوروبي. وعندما نقرأ ما بين السطور لكل الإعلانات الصادرة عن أطراف العلاقات الثنائية، أو الكتلية في منطقة غرب المتوسط لاحظت الدراسة ما يلي:

1. إحداث فضاء ومجال للتبادل الحر بين دول الضفة الشمالية والجنوبية لغرب المتوسط يتضمن حرية تبادل رأس المال والخدمات والسلع ولا يتضمن حرية تنقل الأفراد بمعنى منع الهجرة والحد منها.

2. التنسيق والتعاون الأمني دائما يعني تصدير النموذج الأوروبي السائد بشمال المتوسط إلى جنوبه لتحقيق تجانس ثقافي يقلص من الخصوصية الثقافية للضفة الجنوبية للمتوسط ويدمجها ثقافيا في الفضاء الأوروبي.

3. المفهوم الأوروبي للهجرة هو قضية أمنية بالأساس وترغب الدول الشمالية لغرب المتوسط أن تعهد إلى دول جنوب غرب المتوسط للقيام بالوكالة للتصدي لظاهرة الهجرة. وبالتالي فإن كل ما تدفعه دول شمال غرب المتوسط أو الاتحاد الأوروبي من أموال ومساعدات لدول الضفة الجنوبية يندرج ضمن هذا الهدف وهو مقاومة الهجرة عبر طريقتين :

أولا، مساعدات دول جنوب المتوسط مع تحرير اقتصادياتها لتوفير فرص للعمل للمهاجرين المفترضين في المستقبل، ثانيا، منح دول جنوب غرب المتوسط معدات لمراقبة حدودها البحرية والبرية والجوية للتصدي للهجرة غير الشرعية مثلما حدث مع المغرب وليبيا.

وهكذا و من خلال فحص عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط، سواء على المستوى الكتلي، أو الثنائي إن وراء كل إجراء اقتصادي أو سياسي، أو أمني توجد صلة مباشرة، أو غير مباشرة بمقاومة الهجرة، وهي بيت القصيد في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط . وما يقال عن عمليات التنسيق والتعاون أو شراكة أو سياسة الجوار في منطقة غرب المتوسط إنما هو مجرد واجهة، الدليل هو إعطاء البعد الأمني الأولويات دائما في مسارات التنسيق والتعاون، والانتقال من مسارات برشلونة، والتي تعني الشراكة إلى مسارات سياسة الجوار ولا تحويل مجموعة حوار (5 + 5) إلى منظمة إقليمية، وعدم الرغبة في بلورة نظام إقليمي في غرب المتوسط والدليل محاولة سركوزي، الرئيس الفرنسي السابق، للاتحاد من أجل المتوسط .

ثالثا: إشكالية الهجرة في إطار عمليات التنسيق والتعاون

في غرب المتوسط

إن الهجرة عموما مشكلة وهي فرصة من جهة أخرى، وهي ظاهرة اجتماعية في منطقة غرب المتوسط والرهان المركزي لنجاح عمليات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة. فمصير دول الشمال لمنطقة غرب المتوسط لا ينفصل عن مصير جيرانها في الجنوب. وإذا كانت الضفة الشمالية لغرب المتوسط تتقاسم مع الضفة الجنوبية طموحها في تحويلها إلى فضاء للسلم والتعاون والاستقرار والرخاء والحوار بين الثقافات، فإن هذا الطموح يصطدم بعناصر إعاقة¹⁵. ولقد أصبح موضوع الهجرة يحظى بأهمية كبرى ضمن مختلف المحافل السياسية والإقليمية والأكاديمية ويشكل دائما محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، فكيف يمكن قراءة هذه

الظاهرة في منطقة غرب المتوسط كإشكاليات في إطار عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط ، وكيف نفهم أسئلتها وتفكيك عناصرها؟

الإشكالية طرحت في منطقة غرب المتوسط عندما تعلق الأمر بكتل بشرية كثيفة ملأت الفضاء الأوروبي، وأصبحت تطالب بحقها في الاختلاف الثقافي، والذي انعكس في الملابس والمأكول والعادات والعبادة، أي حينما تعلق الأمر بالمظهر الخارجي لوجود التنوع الثقافي المقبول نظرياً، لكنه استقطب انتباه الأوساط اليمينية في أوروبا، وبالتالي حث على التحرك المضاد على حساب قيم الديمقراطية والعلمانية كما تراها أوروبا¹⁶. والمشكل ليس المهاجر بالنسبة لأوروبا، ولكن ضرورة نشوء وإقامة ثقافة أوروبية جديدة تقبل المهاجر المستقر لتحل هذه الثقافة محل ثقافة البلد ذي اللسان الواحد والدين الواحد ، أي كما عبرت عنها أدبيات العولمة " بالمواطنة الثقافية ". والمشكل أيضاً عدم رغبة دول الإقليم الشمالي لغرب المتوسط قبول الهجرة كأمر واقع يتمثل في التعددية الاثنية والثقافية. فالمواطنة الثقافية " تعنى ، وفق أدبيات العولمة ، حق الجماعة الفرعية، والأقليات في الاحتفاظ بهويتها الثقافية حتى لا يتم احتوائها، أو دمجها قصراً في الثقافة العامة في بلدان الاستقبال¹⁷.

إن جوهر المشكل الهجروي من الضفة الجنوبية لمنطقة غرب المتوسط إلى شماله يكمن في الهوية الاقتصادية والتقنية بين الضفتين، فقلة السكان والعمالة الرخيصة في شمال الضفة لغرب المتوسط، وتوفر التقنية فيها هي التي تغذي أفواج المهاجرين بالاستقطاب إليها، والأمر ليس فقط من الضفة الجنوبية ولكن من كل بقاع العالم ، فبلدان شمال غرب المتوسط تمثل مركز جذب موضوعي، وبالتالي هي التي ترغب وبشكل متزايد اليد العاملة السرية، حيث يفضل القطاع الخاص الأوروبي قوة اليد العاملة المهاجرة وبطرق غير قانونية لأنها غير مكلفة.

ينبغي أن تضع المشكل في إطار الوضع الدولي الجديد حيث تسود الفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة الصناعية والدول النامية، وتدهور

الأوضاع الأمنية والاقتصادية وسيطرة " الأقلية الحاكمة " في العديد من مناطق الجنوب، إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة، فلا بد أن يكون ذلك احد أسباب الهجرة غير القانونية. وفي ظل " العوامة " كيف يكون مستغربا أن تزداد حرية تنقل الأفراد في كل الاتجاهات ولا تتطور في اتجاه أوروبا؟ وكيف يكون طبيعيا أن يسمح بانتقال السلع والبضائع ورؤوس الأموال ولا يسمح للبشر والأفراد من حق الانتقال والتنقل؟ أسئلة نتركها خارج نطاق موضوع الدراسة الحالية.

نعم تعد الهجرة غير القانونية مشكل في منطقة غرب المتوسط وتحتاج ضفتي غرب المتوسط إلى المزيد من الإرادة والتحول من سياسات التنسيق إلى سياسات التعاون التعاهدي، ولا يعني ذلك عدم الاقتراب إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المتاجرين، حيث تقوم شبكات الجريمة المنظمة باستغلال المحتاجين والمساس بسيادة القانون، إنما يتطلب الأمر أيضا حماية المهاجرين ومعاملتهم طبقا للقانون الدولي الإنساني، ومواثيق حقوق معاملة الإنسان.

لقد امتدت الحدود الأمنية للاتحاد الأوروبي من سواحل الضفة الشمالية للمتوسط إلى عمق الصحراء الكبرى، وتشكل المحور الليبي .الإيطالي . والمحور المغربي . الأسباني كمراكز أساسية لمكافحة الهجرة غير القانونية، وبسبب ملف الهجرة غير الشرعية. ففي سنة 2005 يذكر العالم الانفجار الهجروي الذي عرف بأزمة الهجرة غير الشرعية وما صاحبها من مآسي إنسانية في مدن سبته ومليلة المغربية، ومأساة لمبيدوزا الإيطالية لسنة 2013 ، وقتل العشرات بالسلاح الأسباني، وكذلك موت العشرات في عرض البحر. فمشكل الهجرة غير القانونية أصبح أكثر الأسئلة تواجدا في سياسات وعمليات التنسيق والتعاون، كما أنه السؤال الأكثر إرباكا للحسابات

السياسية في غرب المتوسط، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية وطبيعة أداء عمليات التنسيق والتعاون في هذا الإقليم وقوته الرمزية، والمادية في صياغة السياسات المستقبلية في منطقة غرب المتوسط¹⁸. هذه الأسباب شكلت قلقا أوروبا، خصوصا مؤسسات صنع القرار من آلاف المهاجرين الذين يعبرون الضفة الجنوبية إلى الشمالية لغرب المتوسط، الأمر الذي تنامت معه ظاهرة العداء للأجانب وذلك بتقديرنا لعدة أسباب¹⁹:

أولا : التوظيف السياسي لهذا المشكل من طرف بعض الأحزاب السياسية وتحويل قضية الهجرة إلى قضية انتخابية.

ثانيا : الأحكام المسبقة من دول الاستقبال حول المهاجرين وجيرانهم الجنوبيين المرتبطة بمآسي التاريخ المشترك .

ثالثا : فقدان الثقة بنظرية "التعددية الثقافية"، وأخير الدعوة العامة والعلانية إلى ضرورة صهر المهاجرين والجاليات الأجنبية في هوية البلد المضيف. ولعل " الورقة الخضراء " التي أصدرها المجلس الأوروبي في الحادي عشر من يناير سنة 2005 ف توضح قصور الرؤية الأوروبية حول الهجرة ، حيث تضمنت " الورقة الخضراء " الخطوط العامة لسياسات أوروبا نحو الهجرة القانونية والعمالة القانونية التي تحتاجها أوروبا لأسباب اقتصادية وتركيبية السكان، ففي حين تولى الورقة اهتماما ملحوظا لاحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي، فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة من دول جنوب غرب المتوسط²⁰.

أضف إلى ذلك أن غالبية المشروعات والمبادرات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تركزت على الجوانب الأمنية، فمثلا مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط ، وغير ذلك من البرامج المالية والتقنية

لهذه الدول لحراسة الحدود البرية والجوية والبحرية. وبالرغم من أهمية مثل هذه الإجراءات، لا يمكن التسليم بالقول أن عمليات التنسيق والتعاون ببعدها الأمني تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول غرب المتوسط. ومما لا شك فيه أن دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط والتي يعبر من خلالها المهاجرين تتحمل بعض المسؤوليات عن مأساة المهاجرين، إذ أن إخفاق معدلات المشاركة السياسية في صنع القرار وإخفاق أنماط التنمية والفقر والمديونية والعجز عن تحديث مجتمعاتها، وتأمين حياة كريمة لأبنائها هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الانتقال إلى خارج أوطانها وبأي ثمن ومجابهة خطر الموت عطشا، أو غرقا في مياه غرب المتوسط، وعدم قبول قسوة العيش في ظل التهميش ومرارة الضياع والبقاء في ذلك ذل البطالة.

إن التصدي للهجرة غير القانونية ليست من مسؤولية دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط لوحدها والتي لا يمكنها ولوحدها حراسة الحوض الغربي للمتوسط من التسلل البشري، في الوقت الذي تتجه فيه أوروبا إلى تنشيط علاقاتها مع البلدان حديثة الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي أو مع التي سوف تكون عضوا فيه. فمعالجة ملف الهجرة في عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط تتسم بالبعد الأمني أكثر منه بالأبعاد الأخرى والمغيبية، حيث التركيز على الاعتقال والملاحقة والترحيل، بل يجب أن تنبع المعالجة من حوار متكافئ ومن مقاربة تضامنية وإنسانية تسمح بحرية تنقل الأفراد والتبادل الإنساني حتى لا تظل عمليات التنسيق والتعاون حبيسة المنطق التجاري والسلمي. وستظل عمليات التنسيق والتعاون عرجاء ومختلفة التوازن مادامت التنمية في منطقة غرب المتوسط مختلفة. وإذا كان يحق لدول الشمال الغربي للمتوسط اتخاذ القرارات بشأن قبول المهاجرين، لكن من غير الحكمة أن

تغلق هذه الدول الغنية أبوابها أمامهم. فذلك لن يؤثر على أفاقها الاقتصادية والاجتماعية، بل سيدفع بفقراء الجنوب اختراق حدود شمال غرب المتوسط من الأبواب الخلفية²¹.

في ظل كل ذلك إن المقاربات المحكومة بالهواجس الأمنية للتقدم لمشكل الهجرة من الجنوب إلى الشمال والتي أكدت الوقائع الإجرائية عقمها وعجزها، ينبغي القول عمليات التنسيق والتعاون في هذا المضمار بين الطرفين لها أن تتراجع لفتح المجال أمام تدابير أكثر ديمقراطية وعقلانية وإنسانية، لأن الأمر يتعلق بإشكالية ذات أبعاد متعددة وموضوعية: في شمال غرب المتوسط حيث الحاجة إلى الأيدي العاملة المؤهلة، وفي جنوب غرب المتوسط حيث يغادر الآلاف لأسباب اقتصادية وسياسة نحو الشمال، وهكذا فبالرغم من أن لكل طرف في منطقة غرب المتوسط نهجا ثقافيا خاص به في التعامل مع الهجرة وفقا لخصوصيته الثقافية، فإنه لا ينبغي لأحد أن يغفل الإسهام العظيم الذي قدمه المهاجرون للمجتمع الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية.

إن إشكالية الهجرة في إطار عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية، وإغلاق الحدود والمطاردة البحرية والبرية والجوية، وإنما بتضافر جهود دول الإقليم الغربي للمتوسط من خلال تحديث مؤسسات الجنوب، وتعديل قوانين وإجراءات الشمال. فالهجرة تسهم في التلاقح الثقافي ولقد كانت عبر التاريخ عنصر مثقفة، وإثراء متبادل ورافد للوفاق والتعايش بين الثقافات. إن موضوع إشكالية الهجرة في غرب المتوسط يفرض الاعتراف بأنه إذا كان مطلوبا من الدول المضيفة للهجرة احترام حقوق الإنسان، فإنه مطلوب من دول المصدر والعبور أن تنبته إلى العطب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

لهيكلها ومؤسساتها والذي يستدعي إصلاحها من خلال المناخات الملائمة للمشاركة السياسية، وصنع القرار وتغليب " الفعل الجماعي " على " عنف " الأقلية الحاكمة " .

الإحالات:

¹ Eu and Maghreb: asylums, immigration and externalization. P3. [http:// Fiona](http://Fiona.world.net)

² - بشارة خضرة ، التوسع شرقا وواقع الهجرة على الدول العربية والمتوسطية ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، مركز الدراسات وبحوث العالم العربي المعاصر ، 4 / 2 سبتمبر / 2003 ، ص 18

³ - ميلاد مفتاح الحراثي ، التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، مجلة المؤتمر ، (العدد الثامن والخمسون ، ديسمبر ، 2006 ف) ، ص 23 .

⁴ . المرجع السابق نفسه ، ص 23 .

⁵ . محمد خاشاني ، واقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصاد البلدان المصدرة ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، القاهرة (4 / 2 سبتمبر / 2003) ، ص 15 .

⁶ . ميلاد مفتاح الحراثي ، المرجع سبق ذكره ، ص 23 .

⁷ . محمد خاشاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

⁸ . الأمين الكلاعي ، " الصورة النمطية للمهاجرين في أوروبا " ، مجلة دراسات دولية ، (العدد 100 مارس / 2006) ، ص 29 .

⁹ . المرجع السابق نفسه ، ص 29 .

¹⁰ . المرجع السابق نفسه ، ص 29 .

¹¹ . المرجع السابق نفسه ، ص 31 .

¹² . - (15 - 21) John Afrigue , Dominique Maitillet , ces bebes venues d'ailleurs ,

Javier 2006 page 29 .

¹³ . عبد الله تركماني ، إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الأوروبية-متوسطية ، مجلة دراسات

دولية ، (العدد 100 مارس / 2000) ، ص 46 .

¹⁴ . ميلاد مفتاح الحراثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

¹⁵ . بشارة خضرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

¹⁶ . ميلاد مفتاح الحراثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

- ¹⁷ . محمد الأمين فارس ، اثار العولمة على الهجرة في البلدان العربية ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، القاهرة (4 / 2 سبتمبر / 2003) ، ص 17 .
- ¹⁸ . ميلاد مفتاح الحراثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .
- ¹⁹ . " ندوة العلاقات الأوروبية . المغاربية : من الشراكة إلى الجوار " ، تونس 23.22 مايو / 2006 .
- ²⁰ . مركز الجنوب لحقوق الإنسان 2006 www.south.online.org .
- ²¹ . فيلب فارج ، إدارة وتنظيم الموارد البشرية : حالة الهجرة العربية إلى أوروبا ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، القاهرة (4 / 2 سبتمبر / 2003) ، ص 13 .